



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التحليل المالي

دراسة حالة محافظ حسابات

تحت إشراف الأستاذة:

*د. بن حراث حياة

من اعداد الطالبتين:

*مزبلط أميمة

*محمد حرز الله إيناس

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	رئيسا	
أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا	
أستاذة محاضرة أ	جامعة مستغانم	مناقشا	

السنة الجامعية: 2023-2024

شكر وتقدير

قال تعالى: {ربّي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن
أعمل صالحا ترضاه} الاحقاق الآية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على
مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل فنحمدك اللهم
ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى
والسلام على حبيبه وخليئه الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما نتقدم بجميل شكرنا وتقديرنا للأستاذة الفاضلة بن حراث حياة
بالإشراف على البحث في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، نسأل الله أن
يجازيها عن كل خير كما نشكر أيضا لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وتقييم
هذه المذكرة.

نتقدم بالشكر لجميع زملائنا بالدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون.

اهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شراب جزعة من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

* إلى الذي لم يبخل على يوماً بشيء، إلى من باع راحة شبابه، إلى من شق دروب الشوك وتحمل مشقات الحياة لينير دربي، إلى من واجه تعثرات الحياة ليبين لي مستقبلي، إلى "أبي" الحنون أطال الله في عمره.

* من قال فيها الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: " الجنة تحت أقدامها"، إلى من سهرت الليالي إلى من ذرفت الدموع لترسم الابتسامة على وجهي إلى "أمي" الغالية التي غمرتني بالحنان والمحبة... أطال الله في عمرها.

* للذين يستحقون أكثر من مجرد إهداء على الورق حتى وإن كان هذا الورق من ذهب ...

- إلى أخواتي وأخي وإلى كافة أفراد العائلة
- إلى أساتذتي وأصدقائي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

أسأل الله عز وجل أن يعظم لهم الاجر وينفع بعملهم طلاب العلم .

اهداء

بسم الله خلقي ومسير أموري وعصمت أمري لك كل الحمد والامتنان أهدي
هذا النجاح إلى كل من علمني حرفاً طيلة فترة تكويني من التعليم التحضيري
إلى الجامعي، أساتذتي الكرام

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من دعمني منذ الصغر وأنار دربي لتحقيق
حلمي إلى من رباني وكافح من أجلي ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي
الغد وإلى الأبد والذي العزيز

إلى من غمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالأمان التي من علمتني المبادئ
والقيم قبل الرياضيات إلى من أرشدتني وساعدتني في النهوض كلما وقعت أمتي
الغالية

إلى من قضيت أحمل أيامي حياتي وعشت معه أحلى الذكريات فكان أسعد
الناس بنجاحي أخي سليم

إلى جدي الغالي مهني جلول رحمه الله
إلى جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها وأمدّها الصحة والعافية

إلى كل أفراد عائلة مهني ومحمد حرز الله
إلى صديقاتي وزملائي

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى قياس الوضع المالي للمؤسسة الشركة الجزائرية للتشغيل والصيانة (الشركة والتصفية) وذلك من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية باستخدام الميزانية المالية وحساب النتائج . وقد وجدنا أن الوضعية المالية للمؤسسة في سنة 2018 كانت جيدة على العموم مع وجود بعض التغيرات الطفيفة في بعض المجاميع مقارنة بسنة 2019 لاحتظنا تراجع كبير مما أدى إلى توقيفها لرخصة الاستغلال ، حيث لخصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الشركة الجزائرية للتشغيل والصيانة (الشركة والتصفية) والكشف عن سياسها والظروف التي تمر بها . يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف وكيفية تفاديها والعمل على تصحيحها ونقاط القوة وتعزيزها.

الكلمات المفتاحية: الوضعية المالية – التقييم – التحليل المالي – مؤشرات التوازن المالي – النسب المالية

Abstract

This study aims to measure the financial position of Institution Algeian operation & maintenance company SPA by calculating financial indicators and ratios using the financial budget and calculating the results.

We found that the financial position of the organization in the year 2018 was generally good, with some slight changes in some totals compared to the year 2019. We noticed a significant decline, which led to its suspension of the exploitation license. This study was summarized into a set of results, the most important of which are:

Financial analysis is considered an effective means and tool for diagnosing the financial position of Institution Algeian operation & maintenance company SPA and revealing its policies and the circumstances it is going through.

Financial analysis helps to know the weak points and how to avoid them and work to correct them, as well as the strengths and enhance them.

Keywords: financial position - evaluation - financial analysis - financial balance indicators - financial ratios.

Keywords: Financial position - Evaluation - Financial analysis - Financial balance indicators - financial ratios

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
9	يمثل الميزانية المالية	(1-1)
10	يمثل الميزانية المختصرة	(2-1)
20	يمثل نسب ومؤشرات السيولة	(3-1)
26	يمثل طرق حساب نسب ومؤشرات النشاط	(4-1)
29	يمثل طرق حساب نسب مؤشرات الربحية	(5-1)
34	يمثل طرق حساب نسب ومؤشرات المردودية	(6-1)
39	عرض الميزانية المالية جانب الأصول للمؤسسة	(1-2)
40	عرض الميزانية المالية جانب الخصوم للمؤسسة	(2-2)
41	يمثل عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة	(3-2)
43	الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2018	(4-2)
43	الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2019	(5-2)
43	حساب رأس المال العامل	(6-2)
43	حساب احتياجات رأس المال العامل	(7-2)
44	حساب الخزينة الصافية	(8-2)
45	حساب نسبة تمويل استخدامات الثابتة	(9-2)
45	حساب نسبة ملائمة	(10-2)
46	حساب الاستدانة المالية	(11-2)
47	حساب قدرة التمويل الذاتي	(12-2)
47	حساب القدرة على السداد	(13-2)
47	حساب المردودية المالية	(14-2)
48	يمثل حساب المردودية الاقتصادية	(16-2)
49	حساب الرافعة المالية	(15-2)
49	حساب الأرصدة الوسيطة	(18-2)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
38	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات	(1-2)

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الاهداء
	ملخص
	قائمة الأشكال
	فهرس المحتويات
أ-ب-ت	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات
6	تمهيد
6	المبحث الأول القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
6	المطلب الأول الميزانية
10	المطلب الثاني حساب النتائج
12	المطلب الثالث قائمة التدفقات النقدية
14	المبحث الثاني التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
14	المطلب الأول رأس المال العامل
17	المطلب الثاني احتياجات رأس المال العامل
18	المطلب الثالث الخزينة
19	المبحث الثالث التحليل بواسطة النسب المالية
19	المطلب الأول: نسب التمويل
20	المطلب الثاني: نسبة السيولة ونسبة النشاط
26	المطلب الثالث: نسبة الربحية ونسبة المردودية
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل والصيانة (الشركة و التصفية) من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "
37	تمهيد
38	المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات
38	المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات وأهم مصالجه
39	المبحث الثاني: تحليل قوائم مالية للمؤسسة

39	المطلب الأول: تحليل قوائم مالية للمؤسسة
43	المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حساب نتائج
45	المطلب الثالث: تحليل بواسطة النسب المالية
51	خلاصة الفصل
53	خاتمة عامة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

مقدمة عامة

يشهد العالم تقدماً اقتصادياً كبيراً باعتبار أن الاقتصاد هو عصب الحياة في كل بلد، وذلك نظراً لإدخال وسائل وأساليب حديثة في تسيير المؤسسات المالية فهي النواة الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني. ومع كبر حجم المؤسسات وبمختلف أنواعها وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة العمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى مما يطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة تلبية لاحتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة

ولهذا يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات التخطيط المالي، وأحد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية والذي يهدف إلى التخطيط والمراقبة والتشخيص والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام التحليل المالي سواء التحليل المالي الساكن أو الديناميكي. تعد المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي عند اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية، فمن خلالها يتم الحكم على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة باستخدام أدوات وأساليب مختلفة

يوفر التحليل المالي مجموعة من الأدوات التي تقوم على دراسة، تحليل وتفسير قدرة وكفاءة المؤسسة على استغلال مواردها ووصولها لتوليد الأرباح، وتعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، بحيث أصبح لزاماً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية. كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل لهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

1- إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما سبق نحاول بلورة معالم إشكالية الدراسة والتي تتلخص في السؤال الرئيسي المطروح المتمثل في:

كيف تساهم مؤشرات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

من وجهة نظر محافظ الحسابات؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم وضعية المالية للمؤسسة؟

2- ما هي المؤشرات المستعملة في تحليل الوضع المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟

2- فرضيات الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

ف1: تساهم مؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- 3- أسباب اختيار الموضوع: من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:
- جاء اختيارنا لهذا الموضوع لاهتمامنا بمجال التحليل المالي ومحاولة معرفة كيفية استخدام التوازنات المالية والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
 - تجدد الموضوع يجعل منه دائما مجالا للتحليل والتحديث
 - حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط القوة وضعفها.
 - الموضوع يتوافق مع التخصص الذي درسناه وبالتالي الرغبة في تحصيل معلومات أكثر لتخصص أدق.
- 4 - أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:
- 5- أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تقييم الوضعية المالية
 - الاحتكاك المباشر للميدان العملي بالمؤسسة.
 - معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي
- 6- المنهج المتبع
- للإجابة على إشكالية الدراسة اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي معتمدين في ذلك على دراسة الحالة في مؤسسة ...، كما قمنا بتدعيم تحليلنا بالجدول، وقد استعملنا أسلوب التحليل المقارن للسنوات من أجل تحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- 7- الدراسات السابقة:
- دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP خلال الفترة (2012-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، قسم مناجمنت، تخصص محاسبة ومالية، من اعداد الباحثين، عمير عبد القادر-علالي محمد، توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: أهمية مؤشرات التحليل المالي في هذه المؤسسة.
 - استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، جامعة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، من اعداد الباحث اليمين سعادة، حيث حاولت معالجة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، حيث أسقطت دراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج منها:
 - ضرورة الاعتماد على التحليل المالي في المؤسسة واعتباره إجراء تسيري يجب القيام به بصفة مستمرة من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

- التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، من اعداد الباحث، لزغر محمد سامي، حيث حاولت معالجة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد أسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الأم، من أهم النتائج المتواصل إليها في هذه الدراسة، المؤشرات والنسب المالية، التحليل المالي العمود والأفقي من بين أهم الأدوات والأساليب التي يستعملها المحلل المالي.

8- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في

-الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مؤسسة مكتب محافظ الحسابات "عبد الوهاب صادق" بولاية مستغانم

-الحدود الزمنية: تم تحديد الإطار الزمني بدراسة الفترة 2018-2019

9- صعوبات الدراسة

أثناء معالجتنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات، منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب الميداني، ونشير إلى بعض منها كما يلي:

-قلة المراجع والبحوث باللغة العربية في مجال التحليل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، فاعلج المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وإن وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب ومراجع شرقية، وهي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة.

-صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

10- هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي: الفصل الأول بعنوان الاطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات، أما الفصل الثاني فكان بعنوان دراسة حالة "الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة" عند محافظ حسابات.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، واجراء التصنيف الازم لها ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها. حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسروما ينجر عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها المحلل في عملية التحليل والتي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهذه القوائم هي:

-الميزانية

-حساب النتائج

-قائمة تدفقات الحزينة

-جدول تغيرات الأموال الخاصة

-ملحق بين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

المطلب الأول: الميزانية

تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والارصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية¹.

أولاً: تعريف وخصائص الميزانية

1- تعريف الميزانية

وهي كشف، أو قائمة توضح المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ محدد، وعادة ما تعد كل وحدة ميزانيتها في نهاية السنة، وبعض الوحدات تعدها في نهاية كل شهر، وتوضح الميزانية العمومية الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة، ومصادر الحصول على تلك الموارد، وأن الهدف الأساس للإعداد قائمة المركز المالي هو بيان وتصوير المركز المالي أو الاقتصادي للمؤسسة في لحظة معينة².

وتعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي الأول (ias1) وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، فالميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، تبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطلوبات من قبل الملاك أو من قبل الغير، ولهذا تسمى أيضاً قائمة المركز المالي³.

وهذه الميزانية أو قائمة المركز المالي تشبه الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمؤسسة لحظة إعدادها وتعتبر الميزانية صفة تراكمية، حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات والأعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية⁴.

¹-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 77.

²-ميجس فالتر وميجس روبرت، المحاسبة المالية، ط1، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سلطان بن محمد السلطان، محمد هاشم البديري، دار المركز للنشر والتوزيع، السعودية، 2009، ص 43.

³-خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، ias/ifras، ط1، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 113.

⁴-منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، ص 14.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

فالأصول إذن هي موجودات المؤسسة بمقيمتها النقدية، مثل النقديات المخزون السلعي، المباني، المعدات والآلات، ومختلف الحقوق... الخ، أما الخصوم فهي التزامات المؤسسة، أي ما يستحق للغير مثل الأوراق الدفع وحسابات الدائنين. وقد يشمل الخصوم بعض الحسابات الأخرى المستحقة... أما رؤوس الأموال الخاصة فيه حق ملاك المؤسسة.

وهذه العناصر الثلاثة (الأصول - الخصوم - رؤوس الأموال الخاصة) ترتبط بعلاقة رئيسية تسمى "معادلة الميزانية" أو "معادلة المحاسبة" تعبر هذه المعادلة عن التساوي بين أصول المؤسسة من جانب، وحقوق الغير وأصحاب المؤسسة من الجانب الآخر، بحيث تعطي المعادلة الآتية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{رؤوس الأموال الخاصة}$$

وتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة (الكيان)، ويقصد بالحالة المالية للمؤسسة مركزها المالي، كما تقدم الميزانية موجودات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين¹ منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والارصدة الخاصة بالسنة المالية السابقة.

2- خصائص الميزانية

تتميز الميزانية بالخصائص التالية:²

- عند تاريخ اعداد الميزانية حيث تبين ما المنشأة من حقوق وما عليها من التزامات
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، بواسطة نسب التداول والسيولة
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارج بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي
- تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية
- تعطي صورة للمنشأة على استمراريتهما، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية

ثانياً: مكونات الميزانية

تتكون الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، كما يتم التمييز ضمن كل جانب بين العناصر الجارية وغير الجارية، وتقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في

¹-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، عرض الكشوف المالية، ص 21.

²-خالد جمال الجعرات، المرجع السابق، ص 14.

شكل واحد أو في شكلان منفصلان عن بعضهما البعض، وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، ويتم ترتيبها وفقاً للبنية الهيكلية التالية:¹

1- الأصول: الموجودات

الأصول عبارة عن منافع اقتصادية (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي، ويراعى في تصنيف الأصول درجة سيولة العنصر، أي قابليته للتحويل إلى نقود سائلة، فالأكثر سرعة التحويل (نقول أكثر سيولة)، ليأتي في آخر الأصول وهو الصندوق، وأبطنها تحولاً إلى سيولة كالأراضي والمباني، أو الأصول طويلة الأجل والتي تصنف في عدة الأنواع هي الأصول العينية مثل الشهرة، التثبيات العينية مثل المباني والتثبيات المالية مثل الأسهم.²

2- الخصوم (الالتزامات)

هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية. فهي أصلاً مطالب تتطلب الدفع من موارد المؤسسة، وتنشأ عموماً نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانوناً بواسطة الدائن مثل حسابات الدفع وأوراق الدفع والأجور والفوائد... الخ، وتنشأ بعض الالتزامات بنص القانون مثل الضرائب وتقسم إلى:

-رؤوس الأموال قبل عمليات التوزيع المقررة والمفتوحة عقب تاريخ الاقفال مع تميز رأس المال الصادر (في حالات الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة والعناصر الأخرى.

-الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة

-الموردون والدائنون الآخرون

-خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة)

-المدينون الآخرون والاعباء والخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفاً)

ثالثاً: رؤوس الأموال الخاصة

تمثل رؤوس الأموال الخاصة الفرق الموجب بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، وتظهر في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوماً واجبة التسديد، هي مصدر التمويل الداخلي في المؤسسة وتعرف بصافي الأصول وهي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات.³

1- الميزانية المالية

¹-شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 77.

²-حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ias/ifras، ج1، كلية للنشر، الجزائر، 2010، ص 46.

³-مؤيد راضي خنفر، عسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، ط3، ط3، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 46.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشراتته

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في الهيكل المالي للمؤسسة. الجدول الآتي يبين لنا الميزانية المالية

الجدول رقم (1-1): يمثل الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u> <u>الأموال الخاصة:</u> رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء والخسائر ديون طويل الأجل: ديون الاستثمارات قروض مصرفية		<u>الأصول الثابتة:</u> <u>القيم الثابتة:</u> الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة قيم ثابتة أخرى: مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الخصوم الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>ديون قصيرة الأجل</u>		<u>الأصول المتداولة:</u> <u>قيم الاستغلال:</u> بضائع مواد ولوازم منتجات (تامة ونصف تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق</u> تسبيقات زبائن أوراق قبض <u>القيم الجاهزة</u> البنك الصندوق

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

			الحساب الجاري <
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	<u>مجموع الخصوم</u>		<u>مجموع الأصول</u>

المصدر: ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير للمحلل المالي

ب- الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم المتجانس بين عناصر كل مجموعة.

الجدول رقم (2-1): يمثل الميزانية المختصرة

النسبة	المبالغ	الخصوم	النسبة	المبالغ	الأصول
		الأموال الدائمة			الأصول الثابتة
		الأموال الخاصة			قيم الاستغلال
		الديون طويلة الأجل والمتوسطة			قيم قابلة للتحويل
		الديون قصيرة الأجل			القيم الجاهزة
					الأصول المتداولة
100		المجموع	%100		المجموع

المصدر: ناصر دادي عدوان، المرجع السابق، ص 42.

المطلب الثاني: حساب النتائج (قائمة الدخل)

هو أحد القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، التي يعتمد عليها المحلل المالي في التحليل باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات.

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج وخصائصه

1- تعريف جدول حساب النتائج

يستخدم حساب النتائج في العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر.

تعرف على أنها كشف مالي يبين الإيرادات التي تم الحصول عليها، والمصاريف التي تتحملها الوحدة

على مدار المدة المحاسبية¹.

¹ -Needles, E. Bulverde, **Principles of accounting**, 11th Ed, John hill, USA, 2011, p19

بيان المصروفات والإيرادات: ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراءة التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة¹، ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)²

2- خصائص جدول حساب النتائج

إن قائمة الدخل أو جدول حساب النتائج يضبط تحت مسؤولية سميري المؤسسة الاقتصادي، ويصدر خلال مهلة أقصاها سنة، الأشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويتم توضيح المعلومات الآتية بطريقة دقيقة:³

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة، مقدمة للكشوفات المالية
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ الاقفال
- العملة التي يقوم بها
- يتم تقديم جدول حساب-

3- مكونات حساب النتائج⁴

- المنتجات : تتمول منتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تتمول المنتجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

- الأعباء: تتمول أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية. وكما فرع النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج ووهي:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

❖ الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

❖ منتجات الأنشطة العادية المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

¹-محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العدلي، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 448.

²-شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 17.

³-شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 17.

⁴-عبد الرحمان عطية، المرجع السابق، ص 50.

- ❖ أعباء المستخدمين؛
- ❖ الأعباء والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيثات العينية؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيثات المعنوية،
- ❖ نتيجة الأنشطة العادية،
- ❖ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)
- ❖ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- ❖ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

أولاً: تعريف قائمة تدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها "جدول يهتم بعرض التحصيلات والتسديدات النقدية وصافي التغير في النقدية، لأنشطة الاستغلال والاستثمار وأنشطة التمويل للمؤسسة خلال الدورة¹ كما تعرف على أنها "بيان تحليلي لحركة التغيرات النقدية على مستوى المؤسسة بالزيادة أو النقصان ومعرفة أسبابها"²

وتعرف على أنها "قائمة تعد استناداً على الأساس النقدي، وتسعى إلى تبين التغير في النقود وأشباه النقود بين أول المدة وآخرها"³.

وتعرف على أنها "القائمة المالية التي تبين بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المؤسسة، والخارجة عنها بالإضافة إلى النقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة. تتكون قائمة التدفقات النقدية من تدفقات متعلقة بالاستغلال، الاستثمار (يتضمن التنازل عن فرع المؤسسة) وتدفقات تتعلق بالتمويل.

ثانياً: مكونات قائمة تدفقات النقدية

1- الأنشطة التشغيلية

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية تمويلية وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنه تنتج بصفة عامة من المعاملات والاحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية:⁴

¹-أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 50

²-خالد جمال الجعارات، المرجع السابق، ص 129.

³-القطار محمد صبري، تحليل القوائم المالية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص 123.

⁴-محمد أبو نصار، جمعية حميدات، معايير المحاسبة بالإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 99.

*المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء)، مدينون وأوراق القبض، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي

*المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين دائنون وأوراق الدفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

2- الأنشطة الاستثمارية

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية: المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.¹

*المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى
-المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى

3- الأنشطة التمويلية

هي عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وتتضمن التدفقات التالية:

*المقبوضات النقدية الناشئة من اصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى
*المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة

-المقبوضات النقدية من اصدار صكوك المديونية والقروض واوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

*ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبويب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

ثالثا: أهمية قائمة التدفقات النقدية

المعلومات المقدمة في جدول التدفقات النقدية تخص المميزات النوعية المطلوبة في النشر الملائم

للقوائم المالية الأخرى، وهذه المعلومات المالية تساعد المستثمرين الدائنين والمتعاملين الآخرين في:²

-التقييم غير المباشر للتغيرات الصافية من خلال نشرها الملائم لهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة)

-تقييم مهارة المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية في المؤسسة، وهذا من أجل هدف التكيف

مع الظروف المتغيرة واستغلال الفرص المتاحة

¹-القطار محمد صبري، بشادي محمد شوقي، عيد حنفي زكي، المحاسبة المالية، المكتبة الأكاديمية، الجيزة، مصر، 1997، ص 43.

²-وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، ط2، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 528.

-تقدير قدرة المؤسسة على توليد السيولة، والذي يسمح للمستخدمين ببناء نماذج تمكّنهم من مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بالمؤسسة الأخرى
-استعمال المعلومات التاريخية للتدفقات النقدية المكررة كمؤشرات تساعد في التنبؤ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها.
بالإضافة إلى التقييم¹

-آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.
-أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتعلقة بهذا الدخل
-قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ودفع حصص أرباح الأسهم، وحاجاتها للتمويل الخارجي
-تقييم قرارات الإدارة من خلال الحكم على رشادتها، وتبيان نتائج النشاط الاستثماري في الأصول الثابتة
-مما سبق نستخلص أن القوائم المالية هي تقارير تُعبر عن الأداء المالي للمؤسسة في فترة زمنية محددة.
تساعد هذه التقارير على تقييم الأداء المالي وتحديد مواطن القوة والضعف، وهي تتضمن بشكل رئيسي:
الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يعرف التوازن المالي على أنه تناظر قيمي وزمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة واستخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها كما تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.
إن التوازن المالي ينتج عن التناقض الموجود بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، وهنا تبرز لنا قدرة المؤسسة في الحفاظ على درجة السيولة الكافية والازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، لذلك تسعى المؤسسة دوماً للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.
فالقاعدة الأساسية للتوازن المالي تعرف بقاعدة التوازن المالي الأدنى، أي تقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم².

المطلب الأول: رأس المال العامل (FR)

أولاً: مفهوم رأس المال العامل وحسابه

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي ويمثل الفائض الذي تحققه المؤسسة من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة أي هو هامش الأمان الذي تحققه المؤسسة بعد تمويل دورة الاستثمار والذي يمكن توجيهه لتمويل الأصول المتداولة.

¹-محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص 224.

²-شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين من أعلى الميزانية أو من أسفل الميزانية كما يلي:
من أعلى الميزانية: تركز هذه الطريقة على أصل رأس المال العامل، والمتغيرات المحددة له، وهو يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية: هذه الطريقة ناتجة عن مبدأ توازن الميزانية، وتبين لنا هذه الطريقة وجهة رأس المال العامل حيث أنه يعمل في دورة الاستغلال، ويسمح للمؤسسة بأن تحافظ على مستوى السيولة لتجنب مشاكل عدم القدرة على السداد، ويحسب رأس المال العامل من خلال هذه الطريقة كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ثانياً: أصناف رأس المال العامل

وقد نجد عدة أنواع لرأس المال العامل وتختلف هذه الأنواع حسب الغرض من الدراسة ويمكن ذكر أهمها:

1- رأس المال العامل الإجمالي: وهو يمثل مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بدورة الاستغلال في المؤسسة والتي يمكن أن تتحول إلى سيولة في مدة أقل من سنة ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:
*رأس المال العامل الإجمالي

$$\text{FRG} = \text{الأصول المتداولة} - \text{قيم الإستغلال} + \text{قيم غير جاهزة} + \text{قيم جاهزة.}$$

ويمكن حسابه أيضا كما يلي:

$$\text{FRG} = \Sigma \text{الأصول المتداولة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

2- رأس المال العامل الخاص FRG

والهدف من حساب رأس المال العامل الخاص هو معرفة حجم الأموال الخاصة التي ساهمت في تمويل الأصول الثابتة كليا أو جزئيا ويحسب يطرح الأصول الثابتة من الأموال الخاصة كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخاص FRG} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر (0) فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

3- رأس المال العامل الأجنبي FRG

ويمثل الفائض المحقق عند تمويل الأصول المتداولة من خلال الأموال الخاصة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي FRG} = \text{الأموال المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}$$

كما يمكن حسابه من خلال العلاقة التالية حيث يشمل رأس المال العامل الأجنبي مجموع الأموال الأجنبية في المؤسسة أي مجموع الديون:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي FRG} = \Sigma \text{الديون}$$

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر (0) فهذا يعني ان المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

ملاحظة: مجموع رأس المال العامل الخاص والأجنبي هو رأس المال العامل الإجمالي:

4- تحليل رأس المال العامل

عند حساب رأس المال العامل يمكن للمحلل المالي أن يجد نفسه أمام ثلاث حالات إما أن يكون موجب أو سالب أو معدوم ويمكن تحليل هذه الوضعيات كما يلي:

-عندما يكون رأس المال العامل موجب هذا يعني أن المؤسسة حققت فائض أو هامش أمان بعد تمويل مجموعة استثماراتها وهذا الفائض يعني وجود سيولة في المدى القصير أي سوف يمكن المؤسسة الالتزام والوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

ويمكن أن توجه هذه السيولة لدورة الاستغلال في حالة وجود عجز فيه هذه الدورة.

-عندما يكون رأس المال العامل سالب يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وهذا يعبر عن اختلال مالي يدل على التوظيف غير العقلاني للأموال.

-في حالة وجود رأس مال عامل معدوم وهذا يعني أن المؤسسة قد حققت توازن مالي أعلى الميزانية أي أموالها الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة ولكن لم تحقق أي فائض يسمح لها بالتدخل في دورة الاستغلال.

المطلب الثاني احتياجات رأس المال العامل BFR

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية¹، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس المال العامل "ح ر م ع"} &= \text{احتياجات التمويل الدورية} - \text{مصادر التمويل الدورية.} \\ &= (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}) \\ &= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم غير جاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية}) \end{aligned}$$

بالتالي يمكن للاحتياج في رأس المال العامل أن يأخذ الحالات التالية:²

- "ح ر م ع" = 0: يعني احتياجات الدورة مساوية لموارد الدورة، ونها نقول أن المؤسسة تحقق قاعدة التوازن الأدنى ولا تحتفظ بأي هامش أمان.

- "ح ر م ع" < 0: هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني عجزا أو عسرا ماليا.

- "ح ر م ع" > 0: هذا يعني ان الموارد أكبر من الاحتياجات والمؤسسة بذلك تحقق فائضا في التمويل وجب عليها استثمار هذا الفائض المجمد.

وتحسب كذلك من منطلق الميزانية الوظيفية كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس المال العامل} &= \text{ح ر م ع للاستغلال} + \text{ح ر م ع خارج الاستغلال.} \\ &= (\text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}) + \\ &(\text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}) \end{aligned}$$

¹-محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز فجر للطباعة، القاهرة، 1999، ص 133.

²-شعيب شنوف، المرجع السابق، ص 17.

المطلب الثالث الخزينة

أولاً: تعريف الخزينة وحسابها

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكو تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل ابقائها جامدة، وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها. تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

ثانياً: الحالات الممكنة للخزينة

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من اخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط. نستخلص مما سبق أن التحليل المالي يساهم في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن، على اعتبار أنّ التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء.

المبحث الثالث التحليل بواسطة النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطلق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وهذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة والمتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل "12 نسبة على الأكثر"، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا¹.

المطلب الأول: تحليل نسب ومؤشرات السيولة

هي مجموعة من النسب تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية على المدى القصير في التاريخ المحدد، حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية²، وتعتبر السيولة واحدة من أهم النسب والمؤشرات التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى، سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتقاس نسبة السيولة من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها ما يأتي²:

أولا-نسبة التداول (السيولة العامة):

تعبّر السيولة العامة عن درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت سيولة المؤسسة مرتفعة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$(الأصول الجارية \div الخصوم الجارية) \times 100$$

ثانيا-نسبة السيولة المختصرة

تأتي هذه النسبة مكتملة لنسبة السيولة العامة، وهي تستبعد المخزونات من الأصول المتداولة باعتبارها أصول صعبة التحول إلى سيولة، وتنحصر بين 0.3() كحد الأدنى و0.5() كحد أقصى، وتحسب:

$$(الأصول الجارية - المخزون السلمي) \div (الخصوم الجارية) \times 100$$

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، المرجع السابق، ص 52.

² - ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 38.

ثالثاً-نسبة السيولة السريعة (الفورية)

تعتبر السيولة الفورية عن الأصول السائلة الموجودة لدى المؤسسة والمتمثلة في النقدية في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصير الأجل، دون اللجوء إلى المخزونات أو إلى القيم القابلة للتحقيق، وتنحصر بين (0.2) كحد الأدنى و (0.3) كحد أقصى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{النقديات} \div \text{الخصوم الجارية} \times 100$$

الجدول رقم (3-1) : يمثل نسب ومؤشرات السيولة

العلاقة	البيان
(الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية) × 100	نسبة السيولة العامة
(الأصول الجارية - المخزون السلبي) ÷ (الخصوم الجارية) × 100	نسبة السيولة المختصرة
(النقديات ÷ الخصوم الجارية) × 100	نسبة السيولة السريعة (الفورية)

المصدر: اعتماداً على وثائق من الجانب النظري

المطلب الثاني: تحليل نسب ومؤشرات النشاط

تقيس لنا نسب ومؤشرات النشاط مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في توزيع مواردها المالية المتاحة على مختلف بنود الأصول المتداولة والثابتة، وفي نفس السياق مدى كفاءتها في استخدام الأصول في إنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات والأرباح، لذلك يطلق عليها البعض نسب إدارة الأصول أو الموجودات، وتقوم نسب ومؤشرات تحليل النشاط للمؤسسة الاقتصادية على أساس التوازن بين صافي المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدنين وموجودات ثابتة، والكشف عن أي خلل وانحراف قد يطرأ على هذا التوازن واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لإعادة وضع الأمور في نصابها، وتنقسم نسب ومؤشرات النشاط الى عدة مجموعات وكل مجموعة تشكل عدد من النسب نذكر أهمها كما يأتي¹:

أولاً: معدلات دوران المخزون

تحرص إدارة المؤسسة الاقتصادية في تحديد حجم الاستثمار الأمثل في مختلف عناصر المخزون فزيادة الاستثمار في المخزون أكثر من مستوى النشاط يعتبر استثماراً بعائد صفري كما انه يعرض هذه المؤسسة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد، وتنقسم معدلات دوران المخزون الى عدة تقسيمات نذكر أهمها فيم يأتي:

¹ -فهي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 62.

1-متوسط المخزون

يعبر متوسط المخزون عن قيمة المخزون الذي يتواجد بصفة عادية في مخازن المؤسسة الاقتصادية، ويحسب بالعلاقة الآتية¹:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزن آخر المدة}) \div 2$$

2-معدل دوران المخزون

يعبر معدل دوران المخزون عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة المالية، ويجب مقارنته مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون السلعي، ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة الآتية²:

$$\text{دوران البضائع} = \text{تكلفة شراء البضائع المباعة} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{دوران المواد الأولية} = \text{تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{دوران المنتجات المصنعة} = \text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة} \div \text{متوسط المخزون}$$

يقيس لنا معدل دوران المخزون في المؤسسة الاقتصادية مدى كفاءة وفعالية إدارة المخزون، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون في هذه المؤسسة، كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس، وهذا مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون في المؤسسة قيد الدراسة³.

3-مدة تصريف المخزون

تعتبر لنا مدة تصريف المخزون في المؤسسة الاقتصادية عن المدة الزمنية اللازمة لبيع وتصريف متوسط مخزون هذه المؤسسة، وتختلف من مؤسسة لأخرى، وأيضا من قطاع لآخر، ويتم حساب هذا المدة وفق العلاقة الآتية الذكر:

$$\text{مدة تصريف المخزون} = 360 \text{ يوم} / \text{دوران المخزون}$$

يشير انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى ارتفاع مبيعات الشركة، مما يدعم السيولة والربحية في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد، بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة، أما ارتفاع فترة الاحتفاظ بالمخزون فيكشف الدوران البطيء للمخزون على احتمال وجود مخزون راكد كما يعبر عن عدم تمكن الوحدة من تشغيل أموالها التشغيل الجيد لان الدوران البطيء يدل على تجميد الأموال المستخدمة في المخزون لفترة طويلة

¹-خالد هادي، المرجع السابق، ص 172.

²-محمد مطر، المرجع السابق، ص 36.

³-فهي مصطلى الشيخ، المرجع السابق، ص 62.

ثانياً: معدل دوران الحسابات المدينة

يشير وجود الحسابات المدينة الممثلة في الزبائن وأوراق القبض في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة لسياسة البيع المؤجل على الحساب كواقع تجاري يجب التكيف معه حيث تهتم المؤسسة بتحديد عدد ونوعية الزبائن الذين تتعامل معهم، وكذا تواريخ تحصيل ديونهم.

1- معدل دوران الزبائن: يقيس لنا قدرة المشروع على تحصيل ذممه المدينة من حسابات مدينة على زبائن المؤسسة، كما تبين كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل، وتمثل عدد المرات التي تتجدد فيها حقوق المؤسسة على الزبائن من خلال عمليات بيع البضائع والمنتجات على الحساب خلال السنة، ويحسب¹:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{صافي المبيعات الأجلة السنوية} \div \text{متوسط ديون الزبائن}$$

يتم مقارنة هذا المعدل مع معيار المقارنة، فإذا ارتفع عن السنوات السابقة أو عن المؤسسات المماثلة فهذا يدل على كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة بشأن سياسة البيع المؤجل وكفاءة الإدارة في تحصيل ديون الزبائن، وبالتالي زيادة توليد النقد المحقق لدعم السيولة، إلى جانب تخفيض احتمال تحول بعض حقوق المؤسسة الاقتصادية إلى ديون معدومة مما يمثل خسارة مالية مباشرة هذه المؤسسة، أما انخفاض هذا المعدل فهو مؤشر على تدهور سيولة الحسابات المدينة للزبائن، ويعكس ضعف إدارة المؤسسة في تحصيل حقوقها مما يفتح المجال لتراكم الديون المشكوك في تحصيلها ويزيد في احتمال تحولها إلى ديون معدومة.

2- المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن: هي الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز²، فكلما زاد معدل دوران الزبائن انخفض متوسط فترة التحصيل، يعتبر هذا مؤشراً جيداً والعكس صحيح²، وتحسب:

$$360 = \text{يوم} \div \text{دوران الزبائن}$$

يتجه هدف المحلل المالي عند تحليل الحسابات المدينة إلى المقارنة بين شروط البيع وفترة التحصيل، ومن جهة أخرى مقارنة شروط البيع الخاصة بالمؤسسة مع الشروط الخاصة بالمنافسين من المؤسسات الأخرى في مجال الصناعة التي تنتمي إليها، حيث يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على فترة تحصيل الذمم المدينة بخصم ثلاثة أيام من النتيجة النهائية كمتوسط فترة تحصيل الشيكات لدى البنوك التجارية³.

3- متوسط ديون الزبائن: يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط ديون الزبائن} = (\text{الزبائن والحسابات الملحقه لأول المدة} + \text{الزبائن والحسابات الملحقه لآخر المدة}) \div 2$$

¹-خالد هادي، المرجع السابق، ص 172.

²-محمد مطر، المرجع السابق، ص 187.

³-فهي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 64.

ثالثاً: معدل دوران الذمم الدائنة

يشير وجود الحسابات الدائنة الممثلة في الموردون وأوراق الدفع في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة في تمويل المخزون على سياسة الشراء على الحساب، حيث تسعى إلى تنوع مصادر التمويل من خلال التعامل مع العديد من الموردين للحصول على أفضل البضائع والمواد وبأقل سعر ممكن وبأيسر الشروط التجارية. أولاً-معدل دوران الموردون

يمثل معدل دوران الموردون عدد المرات التي تتجدد فيها ديون المؤسسة تجاه الموردين من خلال عمليات شراء البضائع والمواد الأولية واللوازم والتموينيات الأخرى على الحساب خلال السنة المالية، ويحسب:

$$\text{معدل دوران الموردون} = \text{مشتريات السنة} \div \text{متوسط ديون الموردون}$$

يعتبر ارتفاع هذا المعدل علامة على كثافة عمليات التمويل من خلال الشراء بالأجل ويعكس قدرة المؤسسة على التسديد، أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة ركود في عمليات التمويل وعدم قدرة المؤسسة على إيجاد موردين تجاريين، وقد يعني احتمال وجود خلل في عمليات البيع مما انعكس سلباً على مستوى السيولة في المؤسسة¹.

ثانياً-المدة المتوسطة لتحصيل ديون الموردون: تمثل المهلة الزمنية التي تستفيد منها المؤسسة لتسديد ما عليها من ديون للموردين، وتحسب:

$$360 = \text{يوم} \div \text{معدل دوران الموردين}$$

إذا طالت مدة التسديد للموردين فذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل يبقى متاحاً للاستخدام أمام المؤسسة الاقتصادية وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال في هذه المؤسسة، فكلما كانت مدة التسديد للموردين أطول كان ذلك أفضل لها

3- متوسط ديون الموردون: يحسب متوسط ديون الموردون للمؤسسة الاقتصادية بالعلاقة الآتية:

$$\text{(الموردون والحسابات الملحقه لأول المدة+ الموردون والحسابات الملحقه لآخر المدة)} \div 2$$

4- معدل دوران الأصول المتداولة

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شياً ايجابياً، ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:²

$$\text{صافي المبيعات} \div \text{إجمالي الأصول المتداولة}$$

إن انخفاض معدل الدوران يعني سوء استغلال للأصول المتداولة، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، أما ارتفاع هذا المعدل

¹-خالد هادفي، المرجع السابق، ص 172.

²-فيصل السعايد، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجمع العربي والتوزيع، عمان، 2004، ص 140.

مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتهي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.¹

5- معدل دوران مجموع الأصول

تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاءة بحكم كونها مؤشرا لقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات،⁴ وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة الإدارة في استعمال جميع الموجودات لتحقيق هدفها في المبيعات وليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم على معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى باختلاف طول فترة الدورة الإنتاجية ونوعية المنتج وكذلك درجة الكثافة الرأسمالية، فإذا وجد معدل عام للصناعة فإنه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتهي إليها المؤسسة، ويتم حساب كما يأتي:

صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لقياس حجم المبيعات التي يتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وليس هناك معدل نمطي لهذه النسبة في جميع المنشآت فهو يختلف من صناعة لأخرى، ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتهي إليها

6- معدل دوران الأصول الثابتة

يشير هذا المعدل إلى استراتيجية التسعير، حيث أن هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل الدوران مع هوامش الربح المنخفضة، وغالبا ما تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة الشركات الصناعية عندما تقوم بعمليات شراء واسعة لزيادة أو تحديث خطوط الإنتاج، حيث يقوم المحلل عادة بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لمعرفة جدوى تلك الاستثمارات²، وبحسب بالعلاقة الآتية³

صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول الثابتة

يرى بعض المحللين انه في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شرائها، فان جزء كبيرا منها لا يظهر في الميزانية، وعند إجراء عملية تقييم الأداء بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان، فان معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل برسمة أقساط الإيجار السنوية واطافتها إلى الأصول الثابتة، وأيضا إلى القروض جانب الخصوم من أجل التوازن.

7- معدل دوران صافي رأس المال العامل

ان الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل تسمى صافي رأس المال العامل الذي يحقق لدائني المشروع نسبة الأمان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية، ويستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة

¹-رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط4، داروائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997، ص 161.

²-محمد مفلح عقل، المرجع السابق، ص 326.

³-أمين السيد، أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 62.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي وتحويلها إلى مبيعات، وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة مما يتيح إمكانية أكبر لزيادة السيولة النقدية ومضاعفة الأرباح، وبحسب¹:

المبيعات الصافية السنوية ÷ صافي رأس المال العامل

يمكن احتساب مدة دوران رأس المال العامل للمؤسسة الاقتصادية بالأيام، وهو ما يسمى بفترة الاحتفاظ برأس المال العامل لديها، ورياضياً هي علاقة تربط بين متغيرين الأول عدد الأيام في السنة مقسوماً على معدل دوران رأس المال العامل، وتحسب:

مدة دوران رأس المال العامل (يوم 365) ÷ معدل دوران رأس المال العامل

ثامناً: فترة النقدية

هي الفترة المحددة لبيع المخزون السلعي وتحصيل الذمم المدينة وتسديد الذمم الدائنة. وبالتالي فهي تعتبر مؤشراً على كفاءة المؤسسة في إدارة رأس المال العامل وتوفير رؤية مستقبلية عن قدرة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة لموردي السلع والخدمات، وتحسب بالعلاقة الآتية²:

فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة - فترة دفع الذمم الدائنة

والجدول الآتي يلخص لنا طرق حساب معدلات ونسب ومؤشرات النشاط

الجدول رقم (4-1): يمثل طرق حساب نسب ومؤشرات النشاط

العلاقة	البيان
1. دوران البضائع = تكلفة شراء البضائع المباعة ÷ متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
2. دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة ÷ متوسط المخزون	
3. دوران المنتجات المصنعة = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة ÷ متوسط المخزون	
(مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2	متوسط المخزون
360 يوم ÷ دوران المخزون	مدة تصريف المخزون
صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة
صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
صافي المبيعات الأجلة السنوية ÷ متوسط ديون الزبائن	معدل دوران الزبائن
(الزبائن والحسابات الملحقة أول المدة + الزبائن والحسابات الملحقة آخر المدة) ÷ 2	متوسط ديون الزبائن
360 يوم ÷ دوران الزبائن	المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن
مشتريات السنة ÷ متوسط ديون الموردين	معدل دوران الموردين
(الموردين والحسابات ملحقة أول المدة + الموردين والحسابات ملحقة آخر المدة) ÷ 2	متوسط ديون الموردين
360 يوم ÷ معدل دوران الموردين	المدة المتوسطة لتحصيل ديون الموردين
المبيعات الصافية السنوية ÷ صافي رأس المال العامل	معدل دوران صافي رأس المال العامل
365 ÷ معدل دوران رأس المال العامل	مدة دوران رأس المال العامل (يوم)
فترة الاحتفاظ بالمخزون + فترة تحصيل الذمم المدينة - فترة دفع الذمم الدائنة	فترة النقدية

المصدر: اعتمادا من وثائق الجانب النظري

المطلب الثالث: نسبة الربحية ونسبة المردودية

أولا: تحليل النسب ومؤشرات الربحية

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية بالتعرف على العائد المتوقع على أموالها المستثمرة، إذ تُعد الربحية الهدف الأساسي في قياس مقدرة الوحدة¹، إن من أهداف المؤسسات الاقتصادية استخدام الموارد المالية بطريقة تمكن الملاك من الحصول على عوائد معتبرة على أموالهم التي قاموا بتوظيفها في المؤسسة:²

1- ربحية الأموال المستثمرة

وتتم دراسة ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية وهي:

1-1- نسبة الريح الموزع

وتبين هذه النسبة الأرباح الموزعة على الأموال الخاصة، ولا تعتبر هذه النسبة ذات دلالة عالية ذلك لأن الأموال الخاصة تضم إلى جانب رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والطبيعي أن تكون هذه النسبة أقل من معدل العائد على الأموال الخاصة لأن المؤسسات في العادة تقوم بتكوين الاحتياطيات وحجز مبلغ من الأرباح ومن ثم تقوم بتوزيع الباقي، وقد يكون ذلك تنفيذا لسياسة الإدارة في توزيع نسب من الأرباح بشكل متساوي تقريبا من أجل المحافظة على استقرار السمعة المالية للمؤسسة في السوق، وتحسب:

$$(الأرباح الموزعة ÷ عدد الأسهم) \times 100x$$

1-2- نسبة التوظيف المالي

تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الداخلية في تمويل التوسعات التي تريد تنفيذها، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا، لأن الاحتياطيات لا يمكن تكوينها إلا إذا تحققت الأرباح، وهو أيضا مؤشرا على سياسة المؤسسة في الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمار الرأسمالي الجديد فيها، وتحسب:

$$(الاحتياطيات ÷ رأس المال) \times 100x$$

1-3- معدل العائد على الأموال الخاصة

تبين هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا، ومن الطبيعي أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتين فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. وإذا كان العكس، فهذا يعني أن معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة، ويفضل أن نستخدم متوسط الأموال الخاصة

¹-محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص 162.

²-محمد محمود الطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 59.

1- 4- معدل العائد على الأموال المستثمرة

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا إيجابيا ويجب ألا ينخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال للحصول على فائدة أفضل، ومن أجل الدقة في النتائج نرى ضرورة استخدام متوسط رأس المال المستثمر لأن الأموال المستثمرة في بداية الفترة المالية تختلف عن الأموال المستثمرة في نهاية الفترة المالية، والأرباح هي نتيجة النشاط من بداية الفترة المالية إلى نهايتها، وبحسب:

$$\text{(صافي الأرباح بعد الضرائب} \div \text{متوسط رأس المال المستثمر)} \times 100$$

$$\text{(صافي الأرباح} \div \text{متوسط الأموال الخاصة)} \times 100$$

2- نسب ربحية المبيعات (القوة الإيرادية)

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات.

2-1- نسبة ربحية المبيعات

تقيس لنا نسبة ربحية المبيعات مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات¹، وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا للمؤسسة، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{(صافي الأرباح بعد الضرائب} \div \text{صافي المبيعات)} \times 100$$

2-2- حافة إجمالي الربح

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق إجمالي الأرباح وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا للمؤسسة، وتعتبر هذه النسبة أكثر دلالة وأفضل تقييم للأداء وخاصة عند المقارنة مع المؤسسات المماثلة لأنها تعبر عن نتيجة النشاط التشغيلي الأساسي للمؤسسة، وتحسب:

$$\text{(إجمالي الربح} \div \text{صافي المبيعات)} \times 100$$

2-3- حافة ربح النشاط:

وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الربح قبل خصم الفوائد والضرائب وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا للمؤسسة، وتعتبر هذه النسبة أفضل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تظهر للمؤسسة وخاصة فيما يتعلق بتغير أسعار السلع أو تغير تكاليف الإنتاج أو تغير حجم المبيعات، وبناء على حافة ربح النشاط يمكن حساب القوة الإيرادية للمؤسسة الاقتصادية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

¹Arthur J. Keown et J. William Petty et John D. Martin, David F. Scott, Foundations of Finance: The Logic and Practice of Finance Management, Eighth Edition, USA, 2014, p115

(ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات) 100x

3- المؤشرات الأخرى للربحية

هناك مؤشرات أخرى لقياس الربحية، وتختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة النشاط والطرق والأساليب المتبعة في استخراج النتيجة والهدف من تحليل نسب الربحية.

3-1- مؤشر إجمالي فائض الاستغلال:

يتم التعبير عن الربحية بإجمالي فائض الاستغلال، ولقد اختير هذا المفهوم كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي لأنه يمثل هامش ربح الاستغلال للمؤسسة قبل احتساب مخصصات الاهتلاك، إذ هو مؤشر الربحية الأكثر أماناً وثقة من نتيجة التشغيل المعتادة (النتيجة العملية)، وبحسب وفق العلاقة الآتية:

الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

أو

الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ إنتاج السنة المالية

للحصول على نسبة أكثر ملائمة يمكننا تعويض رقم الأعمال أو إنتاج النسب السابقة بالقيمة المضافة، والعلاقة الآتية تبين لنا ذلك:

مؤشر الفائض الإجمالي للاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ القيمة المضافة

تعبّر عن نصيب المؤسسة من ربحية النشاط الخاص بها، فهي الأكثر تمثيلاً للربحية، لكن تطورها لا يجد معنى له في إطار قياس الأداء المالي إلا في حالة الاستقرار النسبي لسياسة التوظيف والأجور، أيضاً ثبات السياسة الجبائية، وكذا استقرار السياسات الصناعية للمؤسسة وثبات التطور التكنولوجي.

4- المؤشرات النقدية للربحية

في هذه الحالة يتم الاعتماد على التدفق النقدي في قياس الربحية، حيث يسمح للمؤسسة بتجنب تأثير العمليات الاستثنائية وعزل تأثير تغيرات سياسة الاهتلاك المعتمدة من طرفها، وتقسم الى مجموعة من النسب والمؤشرات نذكر منها ما يأتي:

4-1 مؤشر قدرة التمويل الذاتي: هو الخزينة الإجمالية المحتملة، ويتم حساب مؤشر قدرة التمويل الذاتي كالاتي:

الفائض الإجمالي للاستغلال + (إيرادات أخرى للتحصيل – أعباء أخرى للتسديد

يمكن التعبير عن الربحية النقدية من خلال العلاقة الآتية:

الربحية النقدية = قدرة التمويل الذاتي ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

4-2- مؤشر فائض خزينة الاستغلال: يعبر مؤشر فائض خزينة الاستغلال عن خزينة الاستغلال الفعلية للمؤسسة الاقتصادية، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة الآتية:

إيرادات الاستغلال المحصلة - أعباء الاستغلال المدفوعة

لحساب الربحية يتم الاعتماد على العناصر المحصلة من الإيرادات والمدفوعة من الأعباء، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

الربحية النقدية = فائض خزينة الاستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

والجدول الآتي يلخص لنا طرق حساب نسب ومؤشرات الربحية

الجدول رقم (1-5): يمثل طرق حساب نسب مؤشرات الربحية

العلاقة	البيان
$(\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} + \text{صافي المبيعات}) \times 100$	نسبة ربحية المبيعات
$(\text{مجموع الربح} + \text{صافي المبيعات}) \times 100$	حافزة مجمل الربح
$(\text{ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب} + \text{صافي المبيعات}) \times 100$	حافزة ربح النشاط
$(\text{صافي الأرباح بعد الضرائب} + \text{متوسط رأس المال المستثمر}) \times 100$	معدل العائد على الأموال المستثمرة
$(\text{صافي الأرباح} + \text{متوسط الأموال الخاصة}) \times 100$	معدل العائد على الأموال الخاصة
$(\text{الأرباح الموزعة} + \text{عدد الأسهم}) \times 100$	نسبة الربح الموزع
$(\text{الاحتياطات} + \text{رأس المال}) \times 100$	نسبة التوظيف المالي
1- الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	مؤشر إجمالي فائض الاستغلال
2- الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ إنتاج السنة المالية	
3- الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ القيمة المضافة	
الفائض الإجمالي للاستغلال + (إيرادات أخرى للحصول - أعباء أخرى للتسديد)	مؤشر قدرة التمويل الذاتي
قدرة التمويل الذاتي ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	الربحية النقدية
إيرادات الاستغلال المحصلة - أعباء الاستغلال المدفوعة	مؤشر فائض خزينة الاستغلال
فائض خزينة الاستغلال ÷ رقم الأعمال خارج الرسم	الربحية النقدية

المصدر: اعتماداً على وثائق من الجانب النظري

ثانياً: تحليل نسب ومؤشرات المردودية

المردودية تقيس مدى تحقيق أهداف المشروع والمتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج الأساسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص بالسيولة والوضع المالي¹.

¹-صالح محمد الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

وهي نتيجة لعدد كبير من السياسات والقرارات في اختيار الأداء المالي، وبالتالي هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية ومستديمة توزعها على المساهمين في رأس مال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم عن المخاطر والخسائر المحتملة¹، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

النتائج المحققة ÷ الوسائل المستعملة

1- مؤشرات المردودية الاقتصادية

تقاس المردودية الاقتصادية بالعلاقة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، من خلال مجموعة من المؤشرات المتنوعة تختلف في العناصر المستخدمة في عملية الحساب، وتشمل هذه العناصر نوع النتيجة الاقتصادية التي تعبر عن المردودية بشكل أمثل، ونوع الأصول الاقتصادية المحققة لهذه النتيجة هل تضم مجمل الأصول أم تكتفي بجزء منها فقط، ويتم حسابها من خلال عدة مؤشرات وهي:

1-1- معدل العائد على الأصول:

يعتبر هذا معدل من أفضل أدوات الرقابة المالية، ويمكن اعتماده كمقياس شامل لقدرة الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، فهو يسمح بمقارنة مقدار الأرباح الصافية بعد المصاريف المالية والضرائب إلى مجموع الأصول، كما يشرح فعالية المسيرين في استخدامهم للموارد الاقتصادية للمؤسسة، ويحسب²:

النتيجة الصافية ÷ الأصول الاقتصادية

1-2- معدل العائد من العمليات التشغيلية:

يستخدم لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الأصول وفقا لقيمتها الدفترية وهو ما يعرف أيضا بالقيمة الأيرادية الأساسية، ويحسب:

ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب ÷ الأصول الاقتصادية

تتمثل القوة الأيرادية في تحقيق الأرباح التشغيلية والتي تساعد على تقييم الاستثمار في أسهم الشركة، وتحقيق المزيد من القوة الأيرادية يعتبر استثمارا جيدا على المدى المتوسط والطويل

1-3- مؤشر إجمالي فائض الاستغلال:

يمثل مؤشرا أوليا لقياس مردود الأصول الاقتصادية المستثمرة، ويحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي فائض الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية

¹ - Charles Henri D'Arcimoles et Jean Yves Saulquin, *Finance appliquée*, Vuibert, Paris, 2000, p109.

² - إلياس مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 44.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

هناك عيوب لهذا المؤشر هو أن الفائض الإجمالي للاستغلال لا يأخذ في الاعتبار استهلاك رأس المال الاقتصادي (يحسب إجمالي فائض الاستغلال قبل إدراج مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بمختلف عناصر الأصول الاقتصادية)، ومنه لا يعبر عن المردودية الاقتصادية بشكل أمثل.

4-1-العائد على رأس المال المستثمر:

من وجهة نظر استثمارية فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، وألا فإن أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين، ويحسب وفق الصيغة التالية:

النتيجة الصافية ÷ رأس المال المستثمر

يمثل رأس المال المستثمر مجموع الأموال المستخدمة في ممارسة النشاط وتتمثل في مجموع الأموال الخاصة والاستدانة الصافية، ويحسب كما يلي¹:

الأموال الخاصة + الاستدانة الصافية

تمثل الاستدانة الصافية الديون المالية الصافية للمؤسسة وتحسب كما يلي:

الديون المتوسطة والطويلة الأجل + موارد الخزينة قصيرة الأجل – التوظيفات المالية – المتاحات

يمكن احتساب العائد على رأس المال المستثمر بقسمة رأس المال المستثمر في بداية ونهاية الفترة لإعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، وخصوصاً في الحالات التي يتغير فيها رأس المال المستثمر بشكل كبير خلال السنة المالية.

1-5-مؤشر القيمة المضافة

تتم مقارنة القيمة المضافة بحجم الأصول المنشئة لها من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة ÷ الأصول الاقتصادية

يبين هذا المؤشر مردودية الأصول الاقتصادية المستثمرة في خلق القيمة المضافة، حيث يمكن حساب مقدار القيمة المضافة المحققة من كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول الاقتصادية، ويعتبر هذا المعدل ثابت نسبياً على المدى الطويل ما عدا في حالة النمو التكنولوجي السريع

1-6-مؤشر التمويل الذاتي:

يمكن قياس المردودية الاقتصادية بالاعتماد على العناصر المحصلة فقط من الإيرادات والعناصر المدفوعة فقط من الأعباء أي استبعاد الأعباء غير المدفوعة والإيرادات غير المحصلة، ويحسب مؤشر التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية وفق العلاقة الآتية:

قدرة التمويل الذاتي ÷ الأصول الاقتصادية

2- مؤشرات المردودية المالية

¹-إلياس بن سامي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 140.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

من المؤشرات التحليلية المهمة والأساسية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هو معدل المردودية المالية، ويقاس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في تحقيق مردودية من استغلالها لأموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح¹.

1-2- مردودية الأموال الخاصة

تعتبر مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة على القدرة الربحية لرأس المال الخاص المستثمر من طرف المساهمين، وترتكز هذه النسبة على مصادر التمويل الخاصة دون اعتبار لاستخدامها وهي تأخذ في الحسبان مصالح المساهمين والملاك، يمكننا قياس مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة الاقتصادية وفق العلاقات الآتية:

أ- معدل العائد على حقوق الملكية: يتم حساب مردودية الأموال الخاصة انطلاقاً من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك، وتتغير معدلات المردودية المالية تبعاً لقطاعات النشاط، والعلاقة الآتية تبين لنا طريقة حساب معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة الاقتصادية:

النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، حيث يسمح المعدل المرتفع لمردودية الأموال الخاصة للمؤسسة بإيجاد أموال جديدة في السوق المالي بغرض تمويل نموها

ب- معدل العائد على حقوق المساهمين: يتم احتساب العائد على متوسط حقوق المساهمين بقسمة حقوق المساهمين بالأسهم العادية في بداية ونهاية الفترة لإعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، وخصوصاً في الحالات التي تكون فيها قيمة حقوق المساهمين قد تغيرت إلى حد كبير خلال السنة المالية، ويحسب كما يلي²:

(النتيجة الصافية - عوائد الأسهم الممتازة والأقلية) ÷ متوسط حقوق المساهمين بالأسهم العادية

2-2-- مردودية الأموال الدائمة

تشتمل الأموال الدائمة على الأموال الخاصة مضافاً إليها الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، ويمكن حساب مردودية الأموال الدائمة في المؤسسة الاقتصادية انطلاقاً من مردودية الأموال الخاصة، فلو أضفنا في المقام الديون الطويلة والمتوسطة الأجل فإن البسط يجب أن يتضمن عوائد هذه الديون فتصبح هذه النسبة متكونة من مجموعة من العناصر الأساسية نذكر على سبيل المثال: (صافي نتيجة السنة المالية، الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وكذا الأموال الدائمة للمؤسسة)، فتحسب كما يأتي:

¹-حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 191.

²-إلياس مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص 47.

النتيجة الصافية + الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل ÷ الأموال الدائمة

إن الحكم على مدى كفاءة نسب مردودية الأموال الدائمة للمؤسسة الاقتصادية يتم بالمقارنة مع مردودية مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة السائدة، حيث يعتبر ارتفاع هذه النسبة دليل على الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية، وقد لا يعتبر كذلك في بعض الحالات، لأن ارتفاع النسبة ناتج عن مستوى عال من الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ومستوى منخفض من الأموال الخاصة يصحها مستوى عال من الخطورة.

3- الرافعة المالية

تسمى نسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أموال المؤسسة الاقتصادية وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة، وتمثل الرافعة المالية العلاقة التي تربط المردودية المالية بالمردودية الاقتصادية، وتقاس بالعلاقة الآتية¹:

المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية

حيث أن أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية يحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = (\text{المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة}) \times (\text{الاستدانة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة})$$

عند تحقيق مردودية اقتصادية مستقرة تتحسن المردودية المالية عند ارتفاع الاستدانة، ويمكن للمؤسسة أن تحسن مردوديتها المالية بالاستدانة شريطة أن يكون معدل تكلفة القروض اقل من معدل المردودية الاقتصادية، وعموما تعتمد عملية قياس المردودية بشكل أساسي على البيانات المستخرجة من الكشوفات المحاسبية، حيث كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي المرتبط بدقة وشفافية المعلومة المحاسبية كلما ساهم ذلك في توفير المادة الأولية ذات النوعية للمحلل المالي مما يساعد في تفعيل وتطوير أساليب التحليل لمؤشرات المردودية والتي تعتبر من أهم المؤشرات لدراسة كفاءة الإدارة المالية للمؤسسة وقياس الفعالية الاقتصادية للنشاط من خلال مقارنة اتجاه تغيرها زمنيا، أو مقارنتها بمؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع وهي خطوة ضرورية تسهل عملية اتخاذ الكثير من القرارات التمويلية والاستثمارية الهامة لمختلف الأطراف. والجدول التالي يبين لنا طرق حساب مؤشرات ونسب المردودية

¹-إلياس بن سامي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 272.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وأهم مؤشرات

الجدول رقم (6-1): يمثل طرق حساب نسب ومؤشرات المردودية

العلاقة	البيان
النتائج المحققة + الوسائل المستعملة	المردودية
النتيجة الصافية + الأصول الاقتصادية	معدل العائد على الأصول
ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب + الأصول الاقتصادية	معدل العائد من العمليات التشغيلية
إجمالي فائض الاستغلال + الأصول الاقتصادية	مؤشر إجمالي فائض الاستغلال
النتيجة الصافية + رأس المال المستثمر	العائد على رأس المال المستثمر
القيمة المضافة + الأصول الاقتصادية	مؤشر القيمة المضافة
قدرة التمويل الذاتي + الأصول الاقتصادية	مؤشر التمويل الذاتي
النتيجة الصافية + الأموال الخاصة (حقوق الملكية)	معدل العائد على حقوق الملكية
(النتيجة الصافية - عوائد الأسهم الممتازة والأقلية) + متوسط حقوق المساهمين بالأسهم العادية	معدل العائد على حقوق المساهمين
النتيجة الصافية + الفوائد على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل + الأموال الدائمة	مردودية الأموال الدائمة
المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية	الرافعة المالية
(المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة) × (الاستدانة الصافية + الأموال الخاصة)	أثر الرافعة المالية

المصدر: اعتمادا على وثائق من الجانب النظري

استخلصنا أن النسب المالية هي أداة شائعة ومهمة يتم استخدامها بشكل أساسي عند القيام بالتحليل المالي. تتم عملية التحليل باستخدام النسب المالية عن طريق مقارنة عنصرين من البيانات أو القوائم المالية، ومن ثم الوصول إلى نتيجة المقارنة وتساعد هذه النتائج على اتخاذ القرارات وتحليل الوضع الحالي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من مفاهيم للتحليل المالي، وكذلك طرق تحليله كمؤشرات التوازن ونسب المالية، استنتجنا أن للتحليل المالي وكذا مؤشرات التوازن ونسب المالية دورا هام في التحليل القوائم المالية للمؤسسة، أنها تساعد في تطوير العمل وتكوين تصور الدقيق عن أداء المؤسسة وعيوبها ومميزاتها مما يسهل رؤية المشكلات وسرعة حلاها.

الفصل الثاني:

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة

الجزائرية للتشغيل

و الصيانة (الشركة و التصفية)

من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "من وجهة

نظر مكتب محافظ الحسابات"

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

تمهيد

تعتبر مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية دراسة مهمة بالنسبة لأي مؤسسة بعد ان تعرضنا لمختلف صيغ التمويل المتبعة و كيفية تطبيقها حسب المدة و ذلك بالدراسة النظرية لكن هذه الدراسة تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي ، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية للمؤسسة الشركة الجزائرية للتشغيل والصيانة (الشركة والتصفية) و لنرى مدى تطابق الجانب النظري على العمل التطبيقي الذي قمنا به على المؤسسة

سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنتين (2018/2019) بعض عرض لمحة عن محافظ الحسابات و هيكله التنظيمي و الخدمات التي يقدمها ، نقوم باستخراج الميزانيات المالية المفصلة و المختصرة ثم نعرض التحليل و التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بحساب رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل و الخزينة عن طريق النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

كل هذا سنعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

المطلب الأول : تعريف مكتب محافظ الحسابات

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات و أهم مصالحه

المبحث الثاني: تحليل قوائم مالية للمؤسسة

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حساب نتائج

المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثالث: تحليل بواسطة النسب المالية

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

المبحث الأول: تقديم مكتب محافظ الحسابات

تعتبر مكاتب محافضي الحسابات -مستغنام- وسيلة ضرورية لتدقيق حسابات الشركات، حيث تسعى كل شركة إلى المحافظة على حساباتها وذلك من خلال الإجراءات التي يقوم بها محافظ الحسابات.

المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات

"صادق عبد الوهاب" محافظ حسابات ومحاسبة معتمد وفقا للاعتماد الصادر من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظ الحسابات والمحاسبية المعتمدين بالجزائر، ويقوم محافظ بتأدية اليمين في المحكمة المختصة، بدأ العمل في سنة واعتمد كخبير قضائي سنة

كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصفة قانونية من خلال اصدار رئيس مفتشية الضرائب للولاية، ويقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات بالجزائر ويقوم بتسديد مبلغ الاشتراك ولدى الغرفة، وبهذا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

ويتميز عمله بكثير من الالتزام والانضباط والجدية في الخدمات التي يقدمها والخدمات التي قدمها لزيائنه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات وأهم مصالحه

أولا : الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف محافظ الحسابات

ثانيا : الخدمات التي يقدمها المكتب

1-مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبة للأشخاص الطبيعيين، كالمحامي والصيدلي والأشخاص المعنويين كالمؤسسات والتصريحات الجبائية الشهرية واعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل العمال الدورية لزيائنه؛

2-الارشادات والاستشارات الجبائية والقانونية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان؛

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و

من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

3-دقيق الحسابات: يقوم بالمصادقة على حساب المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية اجتماعية أو مهرجان؛

4-يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادة على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات بالإضافة إلى خدمات التصفية لمؤسسات التي أنها نشاطها إداريا أو لأسباب أخرى كالإفلاس مثلا

المبحث الثاني: تحليل قوائم مالية للمؤسسة

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وجدول حساب نتائج

أولا: عرض ميزانية مالية للمؤسسة

1-عرض جدول الأصول

جدول رقم(1-2) : عرض الميزانية المالية جانب الأصول للمؤسسة

2018	2019			الأصول
صافي	صافي	اهتلاكات مؤونات	المبالغ	البيان
				أصول غير جارية
				فارق بين الاقتناء
		2 761 515	2 761 515	التثبتات المعنوية
6621185		3 314 683	3 314 683	التثبتات العينية
				أراضي
				مباني
6621185		3 314 683	3 314 683	تثبتات عينية أخرى
				التثبتات الممنوح امتيازها
2756075		2 756 075	2 756 075	التثبتات الجاري إنجازها
37829884	18 656 400		18 656 400	التثبتات المالية
				سندات موضوعة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
				سندات أخرى مثبتة
18910000	14 980 000		14 980 000	قروض وأصول مالية أخرى جارية
18919884	3 656 400		3 676 400	ضرائب مؤجلة على الأصل

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

47207144	18 656 400	8 832 273	27 488 673	مجموع الأصول غير الجارية
				أصول جارية
				مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
4585956434				الزبائن
39379035	6 769 470		6 769 470	المدينون الآخرون
1140885623	352 665 440		352 665 440	الضرائب وما شابهها
				حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
				الموجودات وما شابهها
				الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
16545556899	4 696 707 758		4 696 707 758	الخزينة
22339153192	5 056 142 668		5 056 142 668	مجموع الأصول الجارية
2386360336	5 074 799 068	8 832 273	5 083 631 341	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2- عرض جدول الخصوم

جدول رقم (2-2): عرض الميزانية المالية جانب الخصوم للمؤسسة

2018	2019	البيان
		رؤوس الأموال الخاصة
190 000 000	190 000 000	رأس مال تم إصداره
		رأسمال غير مستعان به
		علاوات
5 958 795 260,84	958 795 261	احتياطيات
		فوارق إعادة التقييم
6 608 415 674,41	-356 472 824	نتيجة صافية

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

		رؤوس أموال خاصة أخرى
		حسابات الارتباط بين المؤسسات
12 757 210 935,25	792 322 437	مجموع رؤوس الأموال
		الخصوم غير الجارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب(مؤجلة وموصولة)
		ديون أخرى غير جارية
223 927 169,22	13 567 875	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
223 927 169,22	13 567 875	مجموع الخصوم غير الجارية
		خصوم جارية
187 686 808,94	13 387 609	موردون وحسابات ملحقة
5 043 049 804,98	2 026 961 187	ضرائب
4 174 485 617,71	2 228 559 960	ديون أخرى
		خزينة الخصوم
9 405 222 231,63	4 268 908 756	مجموع الخصوم الجارية
22 386 360 336,10	5 074 799 068	مجموع عام للخصوم

ثانيا: اعداد جدول حساب النتائج

جدول رقم (2-3): عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة

البيان	2019	2018
رقم الأعمال		2 827 868 779
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		
الإنتاج المثبت		
اعانات الاستغلال		
1-انتاج السنة المالية		2 827 868 779
المشتريات المستهلكة	-200 240	- 2 936 047
الخدمات الأخرى والاستهلاكات الأخرى	-27 515 094	-95 984 491
2-استهلاك السنة المالية	-27 715 335	-98 920 538

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و

من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

2 728 948 241	-27 715 335	3-القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-342 779 832	-78524565	أعباء المستخدمين
-337 239 807	-219350079	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
2 048 928 602	-325589979	4-اجمالي فائض الاستغلال
73 771	1	المنتجات العملياتية الأخرى
-2 480 482 327	-186292924	الأعباء العملياتية الأخرى
-42 220 014	-21753219	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
9 856 272 866	2456489	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
9 382 572 898	-531197632	5-النتيجة العملياتية
79 888 402		المنتجات المالية
-28 451 271	-30886348	الأعباء المالية
51 437 131	-30886981	6-النتيجة المالية
9 434 010 029	562065981	7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-2 458 029 045		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-367 565 310	-15243484	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
12 764 103 818	2456490	مجموعة منتجات الأنشطة العادية
-6155688144	-579765954	مجموع أعباء الأنشطة العادية
6608415674	-577309465	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	255275775	عناصر غير عادية (منتجات)
	34439134	عناصر غير عادية (أعباء)
	220836641	9-النتيجة غير العادية
6 608 415 6 74	-356472824	10-صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
أولاً: الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (2-4): الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2018

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
223 927 169,22	الأصول الغير الجارية	18 656 400	الأصول الغير الجارية
9 405 222 231,63	الأصول الجارية	5 056 142 668	الأصول الجارية
22 386 360 336,10	المجموع	5 074 799 068	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2-5): الميزانية المالية المختصرة لسنة المالية 2019

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
13 567 875	الأصول الغير الجارية	27 488 673	الأصول الغير الجارية
4 268 908 756	الأصول الجارية	5 056 142 668	الأصول الجارية
5 074 799 068	المجموع	5 083 631 341	المجموع

ثانياً: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

1. حساب أنواع رأس المال العامل

حساب رأس المال العامل: FR = الموارد الثابتة - استخدامات الثابتة

جدول رقم (2-6): حساب رأس المال العامل

السنة	2018	2019
الموارد الثابتة	13004739884.2	814712585
استخدامات الثابتة	70808923.56	27488673
رأس المال العامل	12933930960.64	787233912

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ أن رأس مال العامل موجب خلال فترة (2018-2019) وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش الأمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة وانطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

2. حساب احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (2-7): حساب احتياجات رأس المال العامل

السنة	2019	2018
استخدامات المتداولة للاستغلال	5056142668	22339153192.27
خزينة الأصول	4696707758	16545556898.98
موارد المتداولة للاستغلال	4268908756	9405222231.63
خزينة الخصوم	2228559960	4174485617.71
حساب احتياجات رأس مال العامل BFR	1680913886-	562859679.37

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

سنة 218 تعني احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي أن دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجات المؤسسة. أما سنة 2019 تعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل لدورة الاستغلال أي أن المؤسسة بغية حاجة للبحث عن موارد مالية إضافية خارج دورة الاستغلال.

3. حساب الخزينة الصافية

الخزينة الصافية (NT) = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

جدول رقم (2-8): حساب الخزينة الصافية

السنة	2019	2018
خزينة الأصول	4696707758	1654555688.98
خزينة الخصوم	2228559960	4174485617.71
الخزينة الصافية (NT)	2468147798	12371071281.27

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ أن قيمة الخزينة انخفضت سنة 2019 ولكن النتيجة كانت موجبة ما يدل على أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل واستفادة من فائض الحاصل من خلال زيادة استثمارات وأن تعمل على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل.

أما في سنة 2018 الخزينة موجبة مفيدة للأعمال التي تقوم بها المؤسسة

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

1. حساب نسبة تمويل استخدامات الثابتة

الموارد الثابتة	نسبة تمويل استخدامات الثابتة =	استخدامات ثابتة
-----------------	--------------------------------	-----------------

الجدول رقم (2-9): حساب نسبة تمويل استخدامات الثابتة

السنة	2019	2018
موارد ثابتة	814712585	13004739884.2
استخدامات ثابتة	27488673	70808923.56
نسبة تمويل استخدامات الثابتة	29.63	183.65

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلا الجدول أن نسبة لسنة 2019-2018 أي أن مراد كافية لتغطية الاستخدامات والجزء

المتبقي يمول جزء من الأصول المتداولة.

2. حساب نسبة الملاءمة

أموال الخاصة	نسبة الملاءمة =	مجموع الميزانية
--------------	-----------------	-----------------

الجدول رقم (2-10): حساب نسبة ملائمة

السنة	2018	2019
أموال الخاصة	12780812714.98	801154710
مجموع الميزانية	22409962115.83	508361341
نسبة ملائمة	0.57	0.15

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلا الجدول أعلاه أن نسبة ملائمة لسنة 2018 جيدة لأن الأموال الخاصة تمثل نسبة

كبيرة 57% من مجموع الميزانية و 43% أموال خارجية أي ليست لها مديونية.

أما سنة 2019 انخفضت ملائمة بنسبة كبيرة بسبب توقيفها لرخصة الاستغلال.

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

3. حساب الاستدانة المالية

$$\text{الديون المالية + خزينة الخصوم} \\ \text{الاستدانة المالية} = \frac{\text{أموال الخاصة}}{\text{الديون المالية + خزينة الخصوم}}$$

الجدول رقم (2-11): حساب الاستدانة المالية

السنة	2018	2019
الديون المالية	223927169.92	13567875
خزينة الخصوم	4174485617.71	2228559960
أموال الخاصة	12780812714.98	801154710
نسبة الاستدانة المالية	0.34	2.79

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2018 استدانة مالية ضعيفة، تحرر مالي جيد يمكن للمؤسسة نسبة الحصول على قروض.

أما لسنة 2019 استدانة مالية كبيرة وتحرر مالي ضعيف لا يمكن للمؤسسة حصول على قروض تعني المؤسس غير مستقلة ماليا

4. حساب القدرة على السداد

$$\text{الديون المتوسطة + طويلة} \\ \text{القدرة على السداد} = \frac{\text{قدرة التمويل الذاتي}}{\text{الديون المتوسطة + طويلة}}$$

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و
من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

*حساب قدرة التمويل الذاتي

الجدول رقم (2-12): حساب قدرة التمويل الذاتي

2018		السنة	2019		السنة
-	+	البيان	-	+	البيان
	6608415674.41	النتيجة الصافية		- 356472824	النتيجة الصافية
	2480482327.41	652		- 186292924	652
	28451271.01	665		- 30886348	665
	42220019.05	667		- 21753219	667
		68			68
73770.08		752	1		752
79888401.84		765	0		765
9856272866.41		767	2456489		767
		78			78
9936235039.06	9415569286.88	قدرة التمويل الذاتي			قدرة التمويل الذاتي
52066572.18			- 597861805		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

الجدول رقم (2-13): حساب القدرة على السداد

2019	2018	السنة
4268908756	223927169.22	الديون المتوسطة
13567875	9405222331.63	الديون الطويلة
-597861805	520665752.18	قدرة التمويل الذاتي
-7.16	18.49	نسبة القدرة على السداد

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2018 نسبة القدرة على السداد كانت 18.49% بالتقريب تساوي 20%، ومنه فان القدرة على التمويل الذاتي تمثل 5 مرات الديون، وهذا يعني أنه توجد قدرة على السداد وأن المؤسسة استغلالها يمكنها بأن تكون في حالة جيدة.

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و

من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

أما بالنسبة سنة 2019 نسبة القدرة على السداد انخفضت لتصبح -7.16% بسبب توقيف المؤسسة

من رخصة الاستغلال.

5. حساب المردودية المالية

نتيجة صافية	
_____ = المردودية المالية	
أموال الخاصة	

الجدول رقم (2-14): حساب المردودية المالية

السنة	2018	2019
نتيجة صافية	6608415674.41	-356472824
أموال الخاصة	12757210935.25	792322437
نسبة المردودية المالية	0.51	- 0.44

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية لسنة 2018 كانت موجبة وهذا ما يدل على أن المؤسسة

في مسار جيد ثم انخفضت في سنة 2019 وذلك نتيجة ارتفاع الأموال الخاصة بشكل كبير

6. حساب المردودية الاقتصادية:

الفائض الإجمالي للاستغلال	
_____ = المردودية الاقتصادية	
الأموال خاصة + ديون المالية	

الجدول رقم (2-16): يمثل حساب المردودية الاقتصادية

السنة	2018	2019
الفائض الإجمالي للاستغلال	2048928602.41	- 325589979
الأموال الخاصة	12780812714.98	801154710
ديون المالية	801154710	13567876
المردودية الاقتصادية	0.15	- 0.39

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية سالبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وهذا نتيجة انعدام رقم

الأعمال

7. حساب أثر الرافعة المالية

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية الاقتصادية

الجدول رقم (2-15): حساب الرافعة المالية

السنة	2018	2019
نسبة المردودية المالية	0.51	- 0.44
نسبة المردودية الاقتصادية	0.15	- 0.39
نسبة الرافعة المالية	0.36	- 0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ أثر الرافعة المالية سالب خلال سنة 2019 وهذا راجع لكون معدل المردودية الاقتصادية

والمالية أيضا سالب لسنة 2019.

8. حساب الأرصدة الوسيطة وتحليلها

الجدول رقم (2-18): حساب الأرصدة الوسيطة

السنة	2018	2019
القيمة المضافة	%96	-27715335
اجمالي فائض الاستغلال	%72	-325589979
النتيجة المالية	51 437 131	-30886981
النتيجة العادية قبل الضريبة	562065981	9 434 010 029
ضرائب واجب الدفع		

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في سنة 2018 كانت القيمة المضافة تمثل 96% من رقم الأعمال

فهي في حالة جيدة، أما في سنة 2019 كانت القيمة المضافة سالبة لأنه لا يوجد رقم الأعمال بسبب قرب

أجل انتهاء مهام المؤسسة ولأنها ذات طابع خدماتي فان القيمة المضافة تغطي كل أعبائها منها الأجور

والضرائب لهذا كانت النتيجة بالسالب.

وأيضا من خلال الجدول أن سنة 2018 يمثل اجمالي فائض الاستغلال 72% حسب رقم الأعمال

ومن طبيعة نشاطها خدماتي لديه قيمة مضافة كبيرة فان المؤسسة في حالة جيدة.

سنة 2019: لا يوجد رقم أعمال وقيمة مضافة سالبة لا تغطي الأعباء والأجور ومنه فان اجمالي فائض

الاستغلال سالب بسبب أن الشركة في حالة تصفية لأنها فقدت رخصة الاستغلال التي تمثل نشاطها

الأساسي.

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و

من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

النتيجة العملية: استرجاعا على خسائر القيمة والمؤونات تمثل قيمة كبيرة لدى المؤسسة ولم تعد لديهم فائدة، والمنتجات المالية زادت بقيمة كبيرة ومه النتيجة العملية أكبر من رقم الأعمال ومجموعة منتجات الأنشطة العادية أيضا أكبر من رقم الأعمال، أيضا بسبب الغاء المؤونات لإنهاء مهامها وتحتمت عليها الغاء كل مهامها ونتج عنه نتيجة عملية كبيرة

الفصل الثاني: دراسة حالة "تحليل مؤشرات الشركة الجزائرية للتشغيل و الصيانة (الشركة و
من وجهة نظر مكتب محافظ الحسابات "الفصل الثاني: التصفية)

خلاصة الفصل

من خلال دارستنا في هذا الفصل للوضعية المالية لمؤسسة ... الفترة ما بين (2018-2019) وذلك اعتمادا على البيانات والمعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، قمنا بتحليل المالي لكل من الميزانية المالية وجدول حساب النتائج وذلك بتطبيق كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، إضافة إلى المردودية هذا ما سمح لنا بالخروج بتعليقات حول حالة المالية للمؤسسة نذكر منها:

-حققت المؤسسة توازنا ماليا في كلتا السنتين، حيث أن الخزينة في كل من سنة 2018-2019 كانت موجبة.

-بالنسبة لنسب المردودية كانت تشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد ما علمها من ديون مما يعني أن المؤسسة بهذه السنتين كانت لديها كفاءة جيدة في التسيير الأمثل لموارده المالية مع تحقيق هامش أمان.

خاتمة عامة

يعتبر التحليل المالي من التقنيات الحديثة التي أصبحت تستخدم من طرف المؤسسة في عملية تشخيص لأي مشكلة مالية موجودة أو محتملة الوجود، يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي، حيث تعتبر التحليل المالي من أبرز الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لأي مؤسسة.

وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات يمكن حصر البعض منها في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بغية التشخيص الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ولما له من أهمية بالغة سواء للأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة بحيث النتائج التي يتم التحصل عليها تكون مرهونة بالقوائم المالية.

دائما تسعى المؤسسة إلى التحسين من وضعها المالي من أجل تحقيق الاستمرارية ومسايرتها للتطور وذلك تهتم بالتحليل المالي لأن له دور كبير في تشخيص المؤسسة ماليا والذي يعتبر وسيلة لتقييم الوضعية المالية والكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة.

كما أنه يساع على رسم الافاق المستقبلية والخطط الاستراتيجية وكذا الوقوف على الجوانب الإيجابية وتصحيح الانحرافات السلبية.

ولقد أصبحت المؤسسة محور أساسي الذي يدور حوله اقتصاد أي بلد، حيث أصبحت تهتم العديد من الأطراف سواء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تكون في وضعية مالية جيدة تسمح لها بالبقاء واكتساب ثقة كل من يهمهم الأمر، ولمعرفة المؤسسة لوضعيتها المالية تلجأ إلى التحليل المالي لقوائمها المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية، حيث يساهم التحليل املاي كذلك بدوره في اتخاذ القرارات متعددة سواء بالنسبة للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وفي هذا السياق حاولنا تناول موضوع مؤشرات التحليل المالي من خلال طرح إشكالية الدراسة التي تمحورت حول تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التحليل المالي من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية وهذا ما يفيد العديد من الجهات.

نتائج الفرضية

- تساهم مؤشرات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، تم اثبات صحة الفرضية، حيث أن التحليل المالي يعتمد على بعض أدوات الأكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعمل على تشخيص الوضعية المالية ومعرفة التوقعات المستقبلية والحلول اللازمة عند الضرورة.

نتائج الدراسة

من خلال موضوعنا هذا المطرح، وبالإضافة إلى ثبات صحة الفرضية، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

-التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من القرارات.

-عند القيام بتحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام مؤشرات التوازن المالي وكذا عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من التحليل المالي.

-أصبحت عملية التحليل المالي لا تقتصر فقط على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تكس لنا الوضعية المالية فحسب وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

-تبين من خلال حساب المردودية المالية أن المؤسسة لها القدرة على تسديد كل من الأموال المقترضة والديون طويلة الأجل.

-حققت المؤسسة توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2018-2019) وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة.

-من خلال التحليل الوظيفي لميزانية المؤسسة تم التوصل إلى أن كل من رأس المال العامل والخزينة كانت موجبة وهو ما يدل على تمويل المؤسسة لاستثماراتها بمواردها الذاتية وهو ما تم التأكد منه عند حساب الهيكل المالي.

-احتياجات رأس المال العامل موجبة وهذا لا يعني أن المؤسسة لديها احتياج إنما يعود ذلك قيمة المخزون الكبيرة.

-التحليل المالي باستعمال النسب والمؤشرات يعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ولهذا يتضح أن مؤسسة محل الدراسة في وضع مالي جيد وهو متوازن ماليا ولديه كفاءة عالية.

مقترحات الدراسة:

نرى أن من الضرورة الاهتمام أكثر بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمؤسسات وتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار

التكوين المستمر للمحللين الماليين والإطارات والقيام بدورات حول أهمية التحليل المالي قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا.

-العمل على تطوير بورصة الجزائر، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة وسيشرح ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الجزائرية.

-تشجيع الكتابات حول المحاسبة والتحليل المالي

آفاق الدراسة:

تمكنا من خلال الدراسة معالجة موضوع أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وأثناء الدراسة تم ملاحظة أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا أن نتطرق إليها جميعها نظرا لحدود الدراسة ولعل أهم هذه الجوانب والتي من الممكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية:

- تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليلها.
- التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.
- دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث فاتحا مجالاً للقيام بدراسات أخرى وأوسع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة، طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

2-أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

3-العتار محمد صبري، تحليل القوائم المالية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014.

4-حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ias/ifras، ج1، كلية للنشر، الجزائر، 2010.

5-خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، ias/ifras، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

6-رمضان زياد، أساسيات التحليل المالي، ط4، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1997.

7-صالح محمد الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.

-فيصل السعايد، فريد نضال، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجمع العربي والتوزيع، 8 عمان، 2004.

9-محمد أبو نصار، جمعية حميدات، معايير المحاسبة بالابلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

10-محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز فجر للطباعة، القاهرة، 1999.

11-محمد محمود الطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

12-مؤيد راضي خنفر، عسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، ط3، ط3، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2011.

13-ميغس فالتروميغس روبرت، المحاسبة المالية، ط1، ترجمة وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سلطان بن -

14-محمد السلطان، محمد هاشم البدري، دار المركز للنشر والتوزيع، السعودية، 2009.

2-المذكرات والاطروحات

15-العتار محمد صبري، بشادي محمد شوقي، عيد حنفي زكي، المحاسبة المالية، المكتبة الاكاديمية، الجيزة، مصر، 1997-وصفي أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، ط2، دار الجامعة الجديدة للنشر

والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.

قائمة المصادر والمراجع

16-ميلود بوشنقير، مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

3-المجالات والمقالات

17-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، عرض الكشوف المالية.

المراجع باللغة الفرنسية

- Needles, E. Bulverde, Principles of accounting, 11th Ed, John hill, USA, 2011.
- Arthur J. Keown et J. William Petty et John D. Martin, David F. Scott, Foundations of Finance: The Logic and Practice of Finance Management, Eighth Edition, USA, 2014.
- Charles Henri D'Arcimoles et Jean Yves Saulquin, Finance appliquée, Vuibert, Paris, 2000.

قائمة الملحق